الصين؛ روسيا ودول الجنوب العالمي: نحو نظام دولي بديل أم مجرد إعادة إنتاج للخطاب الجيوسياسي؟

د. فؤاد ربايعة

باحث في العلاقات الدولية

يشهد النظام الدولي في السنوات الأخيرة حالة غير مسبوقة من الاضطراب البنيوي، دفعت كثيراً من الباحثين والمراقبين إلى التساؤل حول مستقبل النظام العالمي الذي تشكل عقب الحرب الباردة، وقادته الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون لعقود. كشفت الأزمات المتراكمة، من الحرب في أوكرانيا، إلى الحرب على غزة، مروراً بأزمات الطاقة وسلاسل التوريد، عن تصدعات عميقة في منظومة القيم والمؤسسات التي قام عليها النظام الليبرالي الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بازدواجية المعايير، وحدود الشرعية الدولية، وقدرة المؤسسات الأممية على فرض قواعدها على القوى الكبرى.

في هذا السياق، برزت الصين وروسيا كفاعلين دوليين يسعيان، كلٌّ بطريقته، إلى إعادة صياغة موازين القوة العالمية، وطرح بدائل أو على الأقل روايات بديلة للنظام الدولي القائم. ترافقت هذه التحركات مع تصاعد الخطاب المتعلق بـ "تعدد الأقطاب" و"انتهاء الهيمنة الغربية"، مدعوماً بحضور متزايد لدول الجنوب العالمي –الدول النامية والناشئة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، التي باتت تشكل ساحة مركزية للتنافس الدولي، ومجالاً حيوياً لاختبار حدود النفوذ الغربي التقليدي.

غير أن السؤال الجوهري الذي تطرحه هذه التحولات لا يتمثل فقط في مدى تراجع النفوذ الأميركي والغربي، بل في طبيعة ما يُطرح في المقابل: هل تقود الصين وروسيا، بالتنسيق مع دول الجنوب العالمي، عملية إعادة تشكيل النظام الدولي بنظام بديل متماسك وقابل للحياة؟ أم أن ما نشهده لا يتجاوز كونه خطاباً سياسياً وأدوات توازن قوى داخل النظام الدولي نفسه، دون القدرة على استبداله؟

يجادل الباحث أن التمييز بين إضعاف النظام الدولي القائم وبين بناء نظام بديل له؛ هو مفتاح فهم المرحلة الراهنة. وعليه نسعى إلى تحليل أدوار الصين وروسيا، وفحص موقع الجنوب العالمي في هذه المعادلة، وصولاً إلى تقييم واقعي لطبيعة التحول الجاري.

الصين – صعود هادئ داخل النظام الدولي لا خارجه

تمثل الصين الحالة الأكثر تعقيداً في النقاش الدائر حول النظام الدولي البديل، إذ تجمع في سلوكها الخارجي بين نقدٍ واضح للهيمنة الغربية، وبين حرصٍ محسوب على عدم القطيعة مع البنية الأساسية للنظام الدولي القائم. وعلى خلاف القوى الثورية التي سعت تاريخياً إلى إسقاط النظام الدولي وإحلال نظام مغاير جذرياً، اختارت بكين مساراً أكثر براغماتية، يقوم على إعادة التموضع داخل النظام بدلاً من الانفصال عنه.

منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، استفادت الصين إلى أقصى حد من قواعد العولمة الاقتصادية التي صاغها الغرب، وحققت من خلالها صعوداً اقتصادياً غير مسبوق، جعلها ثاني أكبر اقتصادات العالم. هذا الصعود لم يكن نتاج مواجهة مباشرة مع النظام الليبرالي، بل نتيجة العمل من داخله وتطويعه تدريجياً لخدمة المصالح الصينية. ولذلك يصعب القول إن الصين تسعى إلى إسقاط النظام الدولي بقدر ما تسعى إلى تعديل موازين القوة بداخله.

على المستوى السياسي، تروّج الصين لخطاب يقوم على احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورفض فرض القيم بالقوة، وهي مبادئ تجد صدى واسعاً لدى دول الجنوب العالمي التي عانت تاريخياً من التدخلات الغربية. غير أن هذا الخطاب رغم جاذبيته لا يرقى بعد إلى مستوى منظومة قيم عالمية بديلة قادرة على صناعة تحالف دولي واسع، بقدر ما يعكس رؤية دفاعية تسعى لحماية النموذج الصيني من الضغوط الغربية.

في هذا السياق، أطلقت بكين مبادرات طموحة، اهمها "مبادرة الحزام والطريق"، وبنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية، وخطط طموحة لتقليل الاعتماد على الدولار في التبادلات التجارية. ومع ذلك، تبقى هذه الأدوات مكمّلة للنظام الدولي القائم لا بديلة عنه؛ فالصين ما زالت تعتمد على الأسواق الغربية، والنظام المالي العالمي، ومؤسسات الأمم المتحدة التي تشغل فيها دوراً متزايداً بدل السعي إلى تقويضها.

في بعدها الاستراتيجي، فتتفادى الصين حتى الآن الانخراط في مواجهات عسكرية مباشرة واسعة النطاق، وتفضل استخدام أدوات النفوذ الاقتصادي، والدبلوماسي، والتكنولوجي، وهو ما يعكس إدراكها العميق لكلفة الصدام المباشر مع النظام الدولي القائم. فالصين على عكس روسيا، تراهن على الزمن والتراكم، لا على الصدمة والمواجهة.

بناءً عليه، يمكن القول إن الصين تمثل قوة صاعدة تعمل على إعادة تشكيل النظام الدولي تدريجياً من الداخل، عبر إضعاف الهيمنة الأحادية، وتوسيع هامش التعددية القطبية، دون تقديم مشروع متكامل لنظام دولي بديل مكتمل الأركان. وهذا ما يجعل الدور الصيني رغم أهميته، غير كافٍ بمفرده للإجابة بالإيجاب عن سؤال وجود نظام عالمي بديل.

روسيا – كسر النظام بالقوة أم العجز عن بناء بديل؟

على خلاف المقاربة الصينية الهادئة والتراكمية، تتبنى روسيا مساراً أكثر صدامية في تعاملها مع النظام الدولي، مساراً يقوم على كسر قواعده بالقوة بدل تعديلها من الداخل. فمنذ نهاية الحرب الباردة، لم تنجح موسكو في الاندماج الكامل في النظام الليبرالي الغربي، بل وجدت نفسها تدريجياً على هامشه، ثم في موقع المواجهة المباشرة معه، خصوصاً بعد توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً، والأزمة الأوكرانية التي شكلت نقطة تحوّل حاسمة في علاقتها بالغرب.

تقدّم روسيا نفسها كقوة رافضة للهيمنة الأميركية، وتطرح خطاباً سياسياً يقوم على الدفاع عن السيادة الوطنية، ورفض التدخلات الغربية، وكسر احتكار الغرب في تعريف مفهوم الشرعية الدولية. هذا الخطاب لاقى قبولاً لدى بعض دول الجنوب العالمي، خاصة تلك التي تحمل إرثاً من الصدام مع الغرب أو تشعر بالتهديد من سياساته. غير أن هذا القبول ظل سياسياً وانتقائياً، ولم يتحول إلى تحالف دولي متماسك تقوده موسكو.

عسكرياً، شكلت الحرب في أوكرانيا أكبر تحدٍ مباشر للنظام الدولي منذ عقود، إذ أقدمت روسيا على استخدام القوة لتغيير الحدود وفرض وقائع جيوسياسية جديدة، في خطوة هدفت من وجهة نظرها إلى إعادة رسم خطوط النفوذ الدولية. إلا أن هذه المقاربة، رغم قدرتها على إرباك النظام الدولي وإظهار هشاشته، كشفت في الوقت ذاته عن محدودية القدرات الروسية على تحويل القوة العسكرية إلى مشروع دولي بديل.

اقتصادياً، تعاني روسيا من قيود بنيوية تحدّ من قدرتها على قيادة نظام عالمي جديد. فاقتصادها يعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الطاقة والمواد الخام، ويظل أقل تنوعاً وقدرة على الجذب مقارنة بالاقتصاد الصيني أو الغربي. كما أن العقوبات الغربية الواسعة النطاق دفعت موسكو إلى البحث عن بدائل مالية وتجارية، هذا الواقع يحد من قدرتها على بناء منظومة اقتصادية عالمية قادرة على منافسة النظام المالي الغربي أو استبداله.

من ناحية اخرى، تفتقر روسيا إلى شبكة مؤسسات دولية بديلة ذات طابع شامل، إذ تتركز شراكاتها غالباً في أطر فضفاضة مثل "بريكس" أو منظمة شنغهاي للتعاون، وهي أطر تفتقر إلى التماسك المؤسسي والالتزام السياسي الصلب. كما أن العلاقة بين روسيا والصين، رغم تقاطع المصالح، تقوم على تحالف ظرفي لا شراكة استراتيجية متكافئة، ما يضع موسكو في موقع الشريك الأضعف داخل هذا المحور.

وعليه، يمكن القول إن روسيا نجحت في تعطيل بعض ركائز النظام الدولي القائم وإظهار تناقضاته، لكنها لم تنجح في تقديم بديل متكامل له. فهي قوة قادرة على كبح الفرامل، لكنها تفتقر إلى الأدوات الاقتصادية والمؤسساتية اللازمة لبناء نظام عالمي جديد. وبذلك، تمثل روسيا عنصر ضغط داخل النظام الدولي أكثر من كونها قائداً بديلاً لمشروع عالمي.

الجنوب العالمي – شريك في التغيير أم ساحة للصراع الدولي؟

يُعدّ الجنوب العالمي الحلقة الأكثر التباساً في النقاش حول مدى مساهمته في تشكيل نظام دولي بديل تقوده الصين وروسيا. من جهة، يُستَخدم هذا المفهوم بوصفه قاعدة سياسية وأخلاقية لمواجهة الهيمنة الغربية، ومن جهة أخرى، يضم هذا "الجنوب" دولاً شديدة التباين في مصالحها، ونظمها السياسية، ومستويات تطورها الاقتصادي، وعلاقاتها بالقوى الكبرى. ولذلك، فإن التعامل مع الجنوب العالمي ككتلة واحدة متجانسة يُعدّ تبسيطاً مخلاً بواقع أكثر تعقيداً.

تاريخياً، ارتبط الجنوب العالمي بحركات عدم الانحياز ومناهضة الاستعمار، وكان يسعى إلى هامش استقلال عن الاستقطاب الدولي بين الشرق والغرب. إلا أن السياق الدولي الراهن يختلف جذرياً، إذ لم يعد الجنوب العالمي طرفاً أيديولوجياً في صراع ثنائي، بل فاعلاً براغماتياً يسعى إلى تعظيم مكاسبه في ظل التنافس بين القوى الكبرى، دون الالتزام الكامل بأي محور.

في هذا الإطار، تنظر غالبية دول الجنوب العالمي إلى الصين وروسيا بوصفهما بديلين جزئيين أو مكمّلين للغرب، لا بديلاً شاملاً عنه. فالصين تُعد شريكاً اقتصادياً مهماً، ومصدراً للاستثمار والبنية التحتية، فيما تُنظر إلى روسيا باعتبارها قوة سياسية وعسكرية قادرة على موازنة النفوذ الغربي في بعض الملفات. غير أن هذه الدول، في الوقت ذاته تحرص على عدم القطيعة مع الغرب، سواء لأسباب اقتصادية، أو مالية، أو مؤسساتية.

يظهر هذا التوجه بوضوح في سلوك دول الجنوب العالمي داخل المؤسسات الدولية، حيث تفضل في كثير من الأحيان سياسات التوازن والحياد النسبي بدل الاصطفاف الصريح. فحتى الدول التي أبدت تعاطفاً سياسياً مع المواقف الروسية أو الصينية، تجنبت تحويل هذا التعاطف إلى تحالف استراتيجي ملزم، وواصلت الانخراط في النظام الاقتصادي والمالي العالمي القائم.

على مستوى المبادرات البديلة، مثل توسيع مجموعة "بريكس"، أو تعزيز استخدام العملات المحلية في التبادل التجاري، فهي تعبّر عن رغبة في تقليص التبعية أكثر مما تعبّر عن مشروع متكامل لإقامة نظام دولي جديد. فهذه المبادرات تفتقر إلى رؤية سياسية موحّدة، وإلى مؤسسات قادرة على فرض قواعد بديلة، كما أنها تصطدم بتفاوت المصالح بين دول الجنوب نفسها.

على هذا النحو، يمكن القول إن الجنوب العالمي لا يشكل في المرحلة الراهنة قاعدة صلبة لنظام دولي بديل، بل يمثل ساحة مفتوحة للتنافس الدولي بين القوى الكبرى. وهو يستفيد من هذا التنافس عبر تنويع الشراكات، وتحسين شروط التفاوض، وزيادة هامش المناورة، دون أن يتحمّل كلفة الالتزام بمحور دولي واحد.

وعليه، فإن دور الجنوب العالمي في التحولات الجارية هو دور الفاعل المصلحي وليس القائد البنيوي، فهو يساهم في إضعاف الهيمنة الغربية الأحادية، لكنه لا يقدم مشروعاً جامعاً لنظام بديل، ولا يمنح الصين وروسيا التفويض السياسي أو المؤسسي لقيادة هذا التحول بشكل كامل.

حراك قوي ومؤثر... ولكن

يُظهر تحليل أدوار الصين وروسيا، وموقف دول الجنوب العالمي في التحولات الدولية الراهنة، أن المشهد الدولي الحالي يتسم بدرجة عالية من السيولة، ويعكس مرحلة انتقالية طويلة أكثر مما يعكس لحظة قطيعة تاريخية مكتملة مع النظام الدولي القائم.

من ناحية، لا يمكن إنكار أن النظام الليبرالي الدولي، بصيغته التي تكرست بعد انتهاء الحرب الباردة، يمر بأزمة عميقة. فقد تراجعت قدرة الولايات المتحدة على فرض قواعد النظام بشكل أحادي، وتآكلت مصداقية الخطاب الغربي حول حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، في ظل التعامل الانتقائي مع الأزمات الدولية. كما أسهمت الحروب الأخيرة والعقوبات الاقتصادية وتسييس المؤسسات الدولية بما فيها محكمة الجنايات الدولية، في تعميق الشكوك حول عدالة النظام وحياده.

في هذا السياق، نجحت الصين وروسيا، كلٌّ بسياساته، في إضعاف ركائز الهيمنة الأحادية وفتح المجال أمام تعددية قطبية أوسع. الصين فعلت ذلك عبر أدوات اقتصادية ودبلوماسية، وروسيا عبر المواجهة السياسية والعسكرية، بينما استثمرت دول الجنوب العالمي هذا التراجع لتعزيز هامش استقلالها ومناورتها الدولية. وهذه كلها مؤشرات حقيقية على تحوّل في ميزان القوة الدولي.

إلا أن الانتقال من إضعاف النظام القائم إلى بناء نظام دولي بديل يتطلب أكثر من مجرد تراجع الهيمنة الغربية. فهو يستلزم توفر ثلاثة عناصر أساسية: منظومة قيم جامعة، ومؤسسات دولية بديلة فاعلة، وتحالفات استراتيجية مستقرة وقابلة للاستدامة. وعند فحص هذه العناصر في الحالة الراهنة، يتبيّن أنها ما زالت غائبة أو غير مكتملة.

فالصين، رغم قوتها الاقتصادية، تتجنّب طرح نموذج أيديولوجي عالمي بديل، وتفضل الحفاظ على مرونة خطابها بما يسمح لها بالتعامل مع أنظمة سياسية متباينة. من جانبها؛ تفتقر روسيا إلى القاعدة الاقتصادية

والمؤسساتية اللازمة لقيادة نظام عالمي جديد. أما الجنوب العالمي، فلا يمتلك وحدة سياسية أو رؤية استراتيجية مشتركة تخوّله لعب دور القاطرة في هذا التحول.

إن ما نشهده اليوم هو تحوّل في بنية القوة داخل النظام الدولي، لا تحوّلاً في بنية النظام ذاته. أي أننا أمام نظام دولي أقل مركزية، وأكثر تنافسية، لكنه ما زال يعمل ضمن القواعد العامة التي أُرست بعد الحرب العالمية الثانية، ولو بصيغ أكثر هشاشة وانتقائية. إن توصيف المرحلة الراهنة بوصفها ولادة نظام دولي بديل قد ينطوي على قدر من المبالغة، ويخدم في كثير من الأحيان أغراضاً سياسية وخطابية أكثر مما يعكس واقعاً بنيوياً متكاملاً. فالصين وروسيا تطرحان خطاباً مضاداً للهيمنة، لكنهما لم تقدّما بعد مشروعاً عالمياً متماسكاً قادراً على استبدال النظام القائم، ورغم تباين المسارات الا انهما يشتركان في السعي إلى إعادة توزيع موازين القوة داخل النظام الدولي القائم، أكثر من سعيهما إلى هدمه وبناء نظام بديل عنه. بينما تستمر دول الجنوب العالمي في الاستفادة من حالة الاستقطاب الشديد بين القطبين، لكن دون إعلان انحيازاً واضح لأيٍ منهما.

معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي
Palestine Institute for National Security Research